

كيسنجر وفرنجية بين الوهم والخيال

كمال خلف الطويك*

احتاجت هذه النقلة المحمودية، التي ثابر عليها سميّه الحفيد، إلى تكيف نظري ببير ويفسر ما سبقها من نهج، ويضعه في خانة الضرورة والاضطرار.

ليس في محضر كانون الأول 1973 في رفاق، الذي حضر اجتماعه تقي الدين الصلح وفؤاد نفاع من الجانب اللبناني وجوزف سيسكو وهارولد ساندز والفريد أرتون من الجانب الأميركي، شيء مما روتة الحكاية الفرنجاوية. فوثائق الخارجية الأميركية عن تلك الفترة ولو اُحِقها لم تحو حملة من الأحبولة أو سطرًا. ثم أتى الكاتب سليم نصار، وأعلن أن «المحضر» بحوزته، ليستنبط منه، بعد عامين ونيف «تصوره» لحدث كيسنجر عن لبنان، وفيه ما فيه من العجب العجيب عن «قراره» تقسيم لبنان وإحراقه لأجل إسرائيل.

من البديهي أن على أولى العزم تبيان مقاصد السياسة الأميركية في المنطقة وكشف سيئاتها وتعريه مخبئاتها. ذلك واجب الأسم واليوم والغد. لكن هذا أمر، وتوهم مقاصد وسياسات متخيلة نتكى عليها إما لتبرير خطايانا أو لتفسير عجزنا أو لخلط الأوراق أمر آخر، فهو مما يدخل في باب التهويم والإسفاف والضرر. لنراجع معاً ما الذي ابتغته واشنطن من لبنان في النصف الثاني من العشرية السابعة للقرن العشرين. أولاً كان هناك إكبال مهمة تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان للجيش اللبناني وهو ما فشل فيه في أيار (مايو) 1973. ولعل ضعف القدرة من جهة، ووقوف حافظ الأسد في وجه المحاولة من جهة أخرى، وهو المتأهب حينها لخوض حرب قريبة، هما ما أفضّل المحاولة بامتياز. ثانياً، كانت هزيمة المقاومة في لبنان غير واردة، وبالتالي فإن إخراجها عبر إجرائها وتوريثها في حرب أهلية دموية يفتح الطريق أمام غزو استتصالي إسرائيلي، هما السبلان المتاحان والمتوجبان. ثالثاً، كانت «المسيحية السياسية» ببدقاً ذا شاو في إنفاذ السياسة الأميركية هذه. هي وقود محرّكها وواسطة تجسيدها عبر اشتباكها مع المقاومة هذه ومع حلفائها المسلمين اللبنانيين. كلفت أيامها واشنطن آل سعود بالتمويل، وآل هاشم بالتدريب، وإسرائيل بالتسليح والإشراف حتى يشند عود ميليشيات «المسيحية السياسية» على حوض المعارك. رابعاً، أفلهؤلاء، والحال كذلك، تُرسل بواخر الترحيل والتهجير؛ حتى عندما دنت هزيمة «المسيحية السياسية» أيام أتى براون مبعوثاً، ألم تكن واشنطن هي من عقد صفقة مع دمشق أمنت الثانية بموجها حمايتها ودرء الخطر عنها؟ فلم البواخر إذاً؟ خامساً، هل يعقل لوأشنتن أن تدع لبنان يصبح قاعدة إسناد وانطلاق وعمل للمقاومة الفلسطينية وحليفها اليسار اللبناني؟ ليس ذلك من تاسع المستحيلات؟ وبمن إذاً ستقاتل «التوأم»؟ ليس باحتياطها المحلي الكبير من اليمين الإنعزالي، المسيحي الطابع؛ ويحدثونك عن البواخر.

أن يكون الرئيس فرنجية لم يستلطف، والعكس صحيح، العزيز هنري أمر، وأن يُنقل عنه ما لذ وطاب لأسماعه أمر آخر. أن يكتب ريمون إده لكيسنجر ما شاء شيء، وأن يرد العزيز بما يتخيله سليم نصار (واين في الحوادث؟! شيء آخر تماماً. يومها، ولتاريخه، أرادت واشنطن، وتريد في لبنان كياناً واحداً، يحكمه نماذج على مقياس الحلف الثلاثي وحلف الوسط، يأخذونه من «الشام» إلى مكان قريب من برمودا. تلك هي الحكاية.

* كاتب عربي

غدت حكاية مقال سليم نصار في مجلة الحوادث عام 1976، المستوحى، حسب وصفه، من محضر لقاء وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر مع الرئيس اللبناني الأسبق سليمان فرنجية في قاعدة رفاق في البقاع في كانون الأول 1973، كالذي اخترع أحبولة، ثم استخدمها مراراً وفق ما اقتضت حاجاته، حتى بلغت عنده، فضلاً عن مستمعيها، مبلغ الصدقية والتصديق، دونما تبصّر بالمنشأ والموطئ والمهاد.

بداية، ليس ثمة رسالة طيرها هنري كيسنجر إلى ريمون إده في صيف 1976، جواباً على رسالته إليه، شاكياً من دور أميركي وسمه بالتواطؤ لتقسيم لبنان على غرار قبرص قبلها بعامين.

هذا أولاً. أما ثانياً، فإن استيحاء الكاتب سليم نصار مقالته المتخيل - الافتراضي من محضر جلسة رفاق قبله بعامين ونصف عام يستحضر نصاً كل ما فيه قدح من خيال في الأصل والأساس. فلمّا أضيف الخيال على الخيال انتهينا بتلفيق من العيار الثقيل.

البداية هنا هي مقولة حبكها ورددها الرئيس سليمان فرنجية أواخر أيام رئاسته، وفي الستين اللاحقة لها، بل حتى موته، تتألف من ثلاث نقاط. أولاً قال فرنجية إن كيسنجر فرد أمامه خريطة لبنان وعليها بقع اللون متباينة هي لكانتونات تصوّرها مصيراً للبنان تعددي، أحد حجارته فلسطيني. ثانياً حض كيسنجر فرنجية على ضرب المقاومة الفلسطينية، ولا سيما أن جيشه، في تقديره، قادر على المهمة. فرد فرنجية بالاعتذار مبرراً للمقاومة وجودها وحملها السلاح. أي أن فرنجية، بعد سبعة أشهر



غلاف الكتاب

بلير عدم دعوة رئيس الـ«سي أي إيه» ليون بانيتا، ما يعكس الخلافات الكبيرة بين المدير والوكالات. وكان بلير يقول عن الوكالة إنها حيوان خطير يجب أن يراقبه شخص بالغ طيلة الوقت. هولبروك كان يعدّ جونز ضعيفاً، وهذا الأخير كان يعتبر مكريستال ساذجاً. وحين قدم رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأدميرال مايكل مولن شهادة أمام الكونغرس، غضب منه أوباما كثيراً لأنه تحدث عن زيادة في عدد الجنود قبل اتخاذ القرار، ليتضح لاحقاً أن توم دونيلون قرأ الخطاب ووافق عليه.

هذه عينة من التخبط والفوضى المتفشية في إدارة أوباما. لا وجود لتواصل جدي وقائم بين الفاعلين، والتغرّجتاح البرامج والخطط. كان الرئيس الشاب يريد أن يطبق على الأرض التغيير الذي وعد به، فأتى بوجوه واشنطن القديمة نفسها.

لكن وودورد لا يريد أن يدخل في متاهة انتقاد الرئيس الذي أعطاه مقابلة حصرية للكتاب في تموز الماضي، وانشغل عوض ذلك بانتقاد صحيفة «نيويورك تايمز». فقد نشرت الصحيفة العربية «حرفاً بحرف» مقالة سبق أن نشرها صاحب «كل رجال الرئيس» (1974) في 21 أيلول على موقع «واشنطن بوست» الإلكتروني عن تقويم مكريستال عن الحرب. لكن اطمئنا، فإن الكاتب لم يكن يكسر تقليده بنشر المعلومات بعد فوات أوانها، فقد استشار البنتاغون مسبقاً، الذي لم يمانع نشر ما «يعرفه أصلاً كل الأميركيين».

* من أسرة «الأخبار»

الجنرال جيم جونز. حين جرى تعيين جونز، أبلغه أوباما أن باستطاعته استخدام من يشاء كمساعدين له. لكن لم يحصل أي من ذلك، إذ حتى نائبه توم دونيلون كان من اختيار عمانوئيل، صديقه منذ عقود، الذي اقترح الاسم بداية، ثم أصرّ عليه على نحو مزعج، وفق الكتاب، للقبول به. وبعد أسابيع على تعيينه، طلب جونز أن يقرأ مسودة خطاب أوباما يوم تنصيبه، وهذا من حقه، لكن عمانوئيل وإكسلرود والمتحدث باسم البيت الأبيض روبرت غيبز لم يوافقوا. لم يكن لأوباما قرار في ذلك. اتخذ الآخرون القرار عنه.

حين أتى الوقت لتغيير مدير وكالة الاستخبارات المركزية مايكل هايدن، قرر عمانوئيل أن ليون بانيتا، صديقه منذ الثمانينيات، هو الشخص المناسب للمنصب. هايدن من جهته، عرف في الخامس من كانون الثاني أن بانيتا سيخلفه بعد قراءته الخبر في «واشنطن بوست». أما مدير مجلس الاستخبارات القومي، دنيس بلير، فقد اختاره جون بوديستا، المسؤول عن الفترة الانتقالية لأوباما إلى البيت الأبيض. حين اتخذ قرار تغيير المسؤول العسكري في أفغانستان الجنرال ديفيد مكريستان، اختارت هيلاري كلينتون الجنرال ستانلي مكريستال. أما الجنرال ديفيد بترابوس، رئيس مكريستال، فلم يعرف بامر التعيين إلا حين كان وزير الدفاع روبرت غيتز يعلن ذلك على شاشات التلفزة. كلينتون مثلاً اختارت أنطوني زيني سفيراً لها في العراق وأبلغته ذلك. لكن بعد أسابيع اتخذ قرار تعيين كريستوفر هيل، ولم يبلغ أحد زيني بذلك.

الأمر الثاني الذي يظهره الكتاب هو كمية الخلافات والحقد المتبادل بين أعضاء الإدارة الفتية. نائب الرئيس جوزف باين مثلاً قال عن ريتشارد هولبروك، مبعوث وزارة الخارجية إلى أفغانستان وباكستان، إنه «أكثر السافلين أناانية التقيته في حياتي». جيم جونز كان يطلق على مستشاري الرئيس صفة «المافيا» ويعتبرهم عائقاً أمام رسم سياسة متناسقة. هؤلاء منعه من التحدث مع الرئيس خلال زيارة أوروبا الأولى في آذار 2009. من جهتهم، قال عدد من أعضاء المجموعة التي كانت تعمل مع نائب رئيس مجلس الأمن القومي لشؤون العراق وأفغانستان الجنرال دوغلاس لوت إن الإدارة مليئة بالقبائل المتناحرة. علاقة بترابوس بأوباما سيئة، وخصوصاً أن الإدارة تعتبره «جنرال بوش»، وهو لم يدع إلى اجتماعات هامة، منها اجتماع في 13 أيلول 2009 قدم فيه مكريستال ورقة حول تقويمه الحرب في أفغانستان. في هذا الاجتماع قرر مدير مجلس الاستخبارات القومي دنيس

كلفت واشنطن آل سعود بالتمويل، وآل هاشم بالتدريب، وإسرائيل بالتسليح الميليشيات المسيحية

فقط من محاولته المسلحة الجادة لاستئصال المقاومة الفلسطينية واستخدام سلاح الطيران اللبناني، الذي كان تحت إمرته، لقص المخبئات للمرة الأولى، يقول الآن إن من حق الفلسطينيين المقاومة، و«لن أفعّلها يا هنري مهما ضغطت». ثم اكتمل النقل في الزعرور بإضافة رواية مكملة لأختها السالفة الذكر، عندما أفصح الرئيس فرنجية عن فحوى ما قاله المبعوث الرئاسي الأميركي، السفير دين براون، عندما أتاه في نيسان 1976 ليلتلو المزمار الآتي: «لقد قضى الأمر يا مسيحيّ لبنان... مالكم كندا، وها هي البواخر قبالة شواطئكم بانتظاركم في عرض البحر. فليست هنا إلا فائضاً بشرياً لا مستقبل له». أي أن العزيز هنري كان مع حلول ربيع 1976 قد نقض يده من لبنان، ناوياً الاستسلام فيه وتسليمه لمنظمة التحرير الفلسطينية وحليفها اليسار اللبناني!

كانت هاتان المقولتان من سيناريو وحوار وإخراج الرئيس فرنجية إثر خروجه على المسيحية السياسية مع مطلع عام 1978 وحسم أمره في الانتظام في حلف مع سوريا. حلف عمده بالدم، اغتيال ابنة وخليفته المطوّب طوني على أيدي سمير ججعج والكتائب.

الرأسمال الخاص (تحت شعار شعبي هو «التنازل عن الملكية العمومية للأهالي»).

ولا تمنع أوجه التشابه هذه وجود اختلافين أساسيين بين المنحى الاقتصادي «الوطني الحمائي» في ليبيا وذات المنحى في الجزائر. الاختلاف الأول هو أن الحكومة الجزائرية تراجع عن خصخصة القطاع المصرفي العمومي إثر تواتر فضائح المصارف الخاصة، فيما لم تراجع الحكومة الليبية عن خصصته التي استفاد منها الليبيون والأجانب على حد سواء.

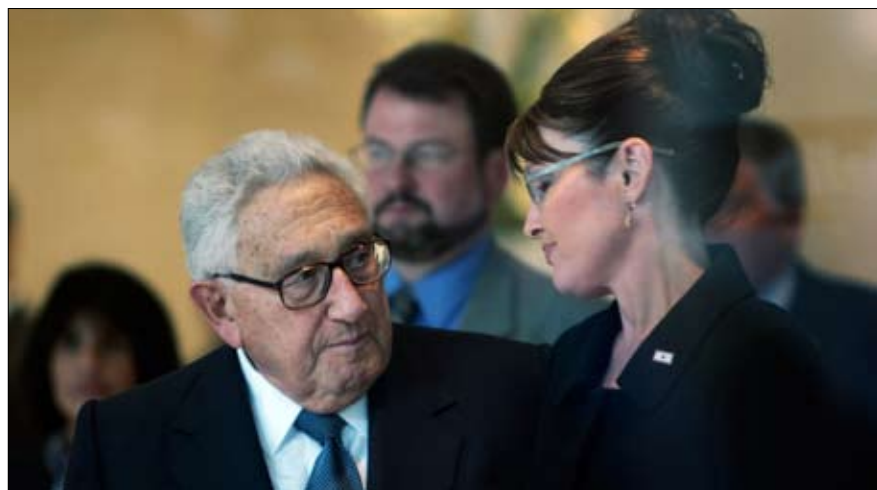
الاختلاف الثاني هو أن الحكومة الجزائرية تدعم الشركات الحكومية، بل هي لا تتردد في توسيع قاعدة الملكية العمومية بتأميم مصالح أجنبية ك«أوراسكوم تيليكوم الجزائر». ليس الأمر مماثلاً في ليبيا حيث يُقدّم «انسحاب الدولة من الاقتصاد» (باستثناء المحروقات طبعاً) على أنه إحدى ضرورات تفكيك منظومة اقتصادية أكثر مركزية من نظيرتها الجزائرية قبل بدء «تحريرها» في أواخر الثمانينيات. ربما لهذا السبب، لم ينس البغدادي المحمودي في معرض دفاعه عن الاستغناء عن الرأسمال الأجنبي للتذكير بأن «الدولة لن تكون مالكة لأي نشاط أو استثمار في أي مجال»، و«أن كل المؤسسات الاقتصادية ستملك لليبيين».

* صحافي جزائري

بن قدرة المجموعة الفرنسية عبء التجاوزات المكتشفة في عمل «مصرف الصحاري»، لكنه استدرك مشيراً إلى أن «المسؤولية تظل أيضاً الشق الليبي من الإدارة الذي يشغل مناصب ذات علاقة مباشرة بالإقراض». ولم ينس التذكير بأن «هذا الشريك الأجنبي (...) قطع خطوات هامة في مجال تطوير إدارة المؤسسة».

يدل هذان المؤشران على أن تحسن موارد ليبيا الخارجية في السنوات الأخيرة (ستبلغ احتياطاتها الرسمية من العملات الصعبة في آخر 2010، حسب صندوق النقد الدولي، أكثر من 105 مليارات دولار) آثار لدى حكومتها الرغبة في محاكاة السياسة الحمائية التي تنتهجها السلطات الجزائرية منذ صيف 2008. ومن المحتمل أن هذه الرغبة ازدادت إلحاحاً بعد توقع الهيئات المالية العالمية استمرار نمو الاقتصاد الليبي على المدى القصير (أكثر من 10 بالمئة في آخر السنة الجارية وأكثر من 6 بالمئة في آخر 2011).

ويذكرنا قول البغدادي المحمودي إن بلاده ليست في حاجة إلى الرأسمال الأجنبي بتصرّيات مماثلة للمسؤولين الجزائريين في الستين الأخيرتين. كالجزائر إذاً، اكتشفت ليبيا أن اندماجها المحدود في النظام المالي الدولي حماها من آخر نوبات جنونه. وكالجزائر تعمل ليبيا اليوم على تقوية مواقع



كيسنجر مع سارة بايلين قبل انتخابات 2008 الرئاسية في اميركا (أرشيف)